خريجو التعليم العالي
وسوق العمل

■ إعداد أ.د زينب محمد زهري
كلية الآداب – جامعة قار يونس

خلاصة البحث:

العلم هو ظاهرة إجتماعية و إن العقلية البشرية هي نتاج إجتماعي (Social product) ومن ثم فإن عطاء العلوم الإنسانية و الإجتماعية هو بالطبع عطاء حضاري با لإضافة إلى ذلك فإن العلوم بصفة عامة تتطور أو يعاق تطورها بفضل شروط مجتمعية ملائمة أو غير ملائمة ،لكن تطورها بالنظر إلى تطبيقاتها بصفة خاصة يجعل منها أحد مظاهر نمو المجتمع وأحد العوامل المساهمة في تطويرها وعندما يجد أي مجتمع الشروط الملائمة لتطوير المعرفة العلمية فإنه يحقق بذلك أحد شروط تطويره،إذا كانت الشروط المجتمعة تثبت في صيرورة المعرفة ،فإن تطور المعرفة العلمية يظهر في تطبيقات متعددة ومتنوعة يستفيد منها مختلف مجالات الحياة اليومية ومنها سوق العمل.

إذن التطورات في العلوم الإنسانية والإجتماعية وتخصصاتها ليست مطلب علمي فحسب ولكنه مطلب إجتماعي كذلك ،وإنطلاقاً من هذه المقدمة نطرح عدة تساؤلات منها هل تترجم المجتمعات الإنسانية حاجتها إلى العلوم الإجتماعية و الإنسانية عن طريق العمل لتنمية هذا الجانب من المعرفة ؟ وهل هناك صلة بين نتائج العلوم ومجالات تطبيقها وممارستها ؟وهل أظهرت تلك المجتمعات حاجتها إلى تطبيقات العلوم الإنسانية والإجتماعية في جوانب مختلفة من التغيرات المجتمعية الواقعة فيها ؟ وبحيث تخدم هذه التغيرات القيمة العلمية

والعملية للعلم بشكل خاص وللوجود الإنساني بشكل عام .

ونظراً لضيق المجال يحاول هذا البحث إعطاء لمحة سريعة عن ماهية وواقع التحديات التي تواجه العلوم الإنسانية والإجتماعية وإمكانية تنمية هذه العلوم علمياً، ومهنياًوممارسة،منطلقين من خبرتنا المتواضعة طيلة ست وعشرون في سنة في التدريس الجامعي في كلية الآداب والصحة العامة والمعهد العالي للخدمة الإجتماعية و قطاعات أخرى من مؤسسات المجتمع .

وقد تم تناول المحاور التالية :

1- مقدمة .

2- ماهية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

3- واقع العلوم الإنسانية والإجتماعية في الجامعات العربية وغيرها .

4- التحديات المعاصرة التي تواجه العلوم الإنسانية والإجتماعية وخرجيها .

5- نحو"رؤى جديدة" لتنمية العلوم الإنسانية و الإجتماعيةفي التعليم العالي .

6- التعليم العالي والإطار البحثي وسوق العمل.

7- خلاصة وتعقيب .وتشمل على محورين:

(1)- على المستوى الخاص .

(2)- على المستوى العام .

مقدمة:

العلم هو ظاهرة إجتماعية وإن العقلية البشرية هي نتاج إجتماعي (Social Product) ومن ثم فإن عطاء العلوم الإنسانية والإجتماعية هو بالطبع عطاء حضاري بالإضافة إلى ذلك فإن العلوم بصفة عامة تتطور أويعاق تطورها بفضل شروط مجتمعية ملائمة أو غير ملائمة ، لكن تطورها بالنظر إلى تطبيقاتها

بصفة خاصة يجعل منها أحد مظاهر نمو المجتمع وأحد العوامل المساهمة في تطويره وعندما يوجد أي مجتمع الشروط الملائمة لتطوير المعرفة العلمية ، فإنه يحقق بذلك أحد شروط تطويره ،إذا كانت الشروط ألمجتمعه تنبت في صيرورة المعرفة ،فإن تطور المعرفة العلمية يظهر في تطبيقات متعددة ومتنوعة يستفيد منها مختلف مجالات الحياة اليومية ومنها سوق العمل ومؤسساته التجارية والصحية والسياحية وغيرها.

إذن التطورات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية وتخصصاتها ليست مطلب علمي فحسب ولكنه مطلب إجتماعي كذلك ،وإنطلاقاًمن هذه المقدمة نطرح عدة تساؤلات منها هل تترجم المجتمعات العربية حاجتها إلى العلوم الإجتماعية والإنسانية عن طريق العمل لتنمية هذا الجانب من المعرفة ؟وهل هناك صلة بين نتائج العلوم ومجالات تطبيقها وممارستها ؟وهل أظهرت تلك المجتمعات حاجتها إلى تطبيقات العلوم الإنسانية والإجتماعية في جوانب مختلفة من التغيرات المجتمعية الواقعة فيها؟ وبحيث تخدم هذه التغيرات القيمة العلمية و العملية للعلم بشكل خاص وللوجود الإنساني بشكل عام.

ونظراً لضيق المجال يحاول هذا البحث إعطاء لمحة سريعة عن ماهية و واقع التحديات التي تواجه العلوم الإنسانية والإجتماعية في الجامعات العربية وغير العربية وإمكانية تنمية هذه العلوم في الجانب العلمي والتطبيقي والمعرفي، منطلقين من خبرتنا المتواضعة طيلة ست وعشرون سنة في التدريس الجامعي في كلية الآداب والصحة العامة والمعهد العالي للخدمة الإجتماعية وقطاعات أخرى من مؤسسات المجتمع في ليبيا.

ماهية العلوم الإنسانية والإجتماعية :

نظراً للخلط الكبير بين العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية في الكليات الجامعية ،فإنه لايمكننا أن نأخذ بأي تمييز جوهري بين ما يدعي في كثير من الأحيان "العلوم الإجتماعية"وما يدعى "العلوم الإنسانية"،إذا الظواهر الإجتماعية تتوقف على صفات الإنسان كلها ، وإن العلوم الإنسانية في المقابل اجتماعية كلها في مظاهر من مظاهرها .

ولا يكون للتميزمعنى إلاعندما يكون في الإمكان الفصل بين الإنسان وبين ما يتعلق بالمجتمعات الخاصة التي يحيا فيها ، وما يؤلف الطبيعة البشرية العاملة.

وهناك من العلماء الذين يميلون أكثر فأكثر إلى عدم التمييز بين العلوم المسماة بالعلومالإجتماعية والعلوم المسماة بالعلوم الإنسانية .

ويحاول البعض الأخر إرجاع هذه العلوم إلى أربع مجموعات هي:

1- العلوم الناموسية : وهي العلوم التي تسعى لإستخراج الحقيقة في مجرى الزمن.

2- العلوم التاريخية : وهي التي تتوخى إعادة تأليف أنماط كافة مظاهر الحياة الإجتماعية.

3- العلوم الحقوقية : وهي التي تبحث في فرض الإلتزامات والمزايا،وكون الحق يؤلف منظومة من المعايير .

4- المباحث الفلسفية:هي التي ترى أن الفلسفة هد فها الوصول لإلى تنسيق عام للقيم الإنسانية .

والعلوم الناموسية: وهي العلوم التي تحاول إستخراج قوانين أي العلاقات الكمية الثابتة نسبياً ،التي يمكن التعبير عنها علي صورة توابع رياضية ، وكذلك

بعض الوقائع العامة والعلاقات الترتيبية والتحليلات البنيوة...الخ التي تعبر عن نفسها باللغة الشائعة أو لغة المنطق .

إن العلوم الناموسية هي: علم النفس وعلم الإجتماع و الأنثولوجيا وعلم اللغة وعلم الإقتصاد وعلم السكان هي أمثلة لعلوم تتابع البحث عن "قوانين"بالمعنى الواسع للكلمة.

ويرافق وضع قوانين أو البحث عن العلل والأسباب التي تؤدى إلى ظهور الظواهر الإجتماعية كما هو في علم الإجتماع مثلاً ، أي بمعنى يحتاج البحث إلى إجراء تحقيقات تجريبية بجانب دراسة التتابعات التاريخية للعوامل التي تؤدى إلي ظهور الظواهر.

وهكذا فإن العلوم الناموسية: تقع بين العلوم الطبيعية التي تسمح طرقها التجريبية بفصل دقيق بين العوامل ، والعلوم التاريخية التي تشتبك في جعل العوامل شيئاً معقداً، ومهما تكون الصلة بين العلوم الناموسية، (أي العلوم الإجتماعية) والعلوم التاريخية وهي علوم إنسانية وثيقة ، وكل فئة تحتاج بإستمرار إلى الأخرى ،فإن إتجاهاتها متميزة بوصفها متكاملة ، ولو إتصل الأمر بمضامين واحدة ،حيث يطابق التجريد الضروري للعلوم الأولى إعادة إنشاء المعطى المشخص في الثانية ،كما لها وظيفة أساسية في معرفة الإنسان ،كما أنها وظيفة متميزة في وضع القوانين ونفس التحليل ينسحب عند الكلام عن مقارنة العلوم الناموسية والعلوم الحقوقية والمباحث الفلسفة حيث يكون هناك أطر منهجية وتحليلية مشتركة بينهم .

لهذا حاول الكثير من العلماء أن يرى في العلوم الإنسانية والإجتماعية من حيث هدفها ،حيث تدور جميع الدراسات الإجتماعية حول الإنسان والبحث فيه ،الذي

يحتاج إلى جوانب أو حقولاً معرفية مهمة منها .

1- علم النفس:ويدرس سلوك الإنسان كتعبير عن عوامل داخلية مكتسبة أو وراثية .

2- علم الإجتماع:يدرس الظواهر الإجتماعية بصفة عامة ،وبوصفها تجسيداً للسلوك الإنساني.

3- علم الإنثروبولوجيا: ويدرس الإنسان وتطور سلوكه التقليدي والمتقدم.

4- علم الإقتصاد:يدرس نشاط الإنسان من حيث الإنتاج والتوزيع والإستهلاك.

5-علم السياسة: يدرس حقوق وواجبات الأفراد وعلاقة الفرد بالسلطة.

6- علم الأخلاق :يدرس الخير والشر كمعيار لتقويم سلوك الفرد وعلاقته بالآخرين .

7- علم التاريخ: يدرس سلوك الإنسان عبر الزمن

8- علم الجغرافيا: يدرس سلوك ونشاط الإنسان تجاه المكان.

9- علم القانون: يدرس القواعد التشريعية اللازمة لتحقيق فكرة العدالة.

10- علم الجمال: يدرس إقبال الناس علي الجميل ،ونفورهم من القبيح.

11- الإعلام:يسعى إلى نشر الأخبار والمعلومات التي تؤثر في سلوك البشر.

كما أن هناك تداخل منهجي وتحليلي ،من حيث القضايا أو المسائل المدروسة للعلم الواحد والعلوم الأخرى فمثلاً :

هنالك علم الإجتماع العام وعلم إجتماع المعرفة، وعلم الإجتماع القانوني، وعلم الإجتماع الثقافي ، وعلم الإجتماع التاريخي، وعلم الإجتماع العلم، وعلم النفس الإجتماعي ، وعلم الإجتماع الإقتصادي، وعلم الإجتماع الطبي، وعلم الإجتماع

العمارة ، وعلم الإجتماع الإتصال والإعلام ، وعلم الإجتماع اللغة،وعلم الإجتماع الآداب ، وعلم الإجتماع الفن،وعلم الإجتماع البـــــــــــيئي ، وعلم الإجتماع السياسي ، وعلم الإجتماع التقنية ، وفروع أخرى ذات علاقـــة مع علوم طبـــيعية و إنسانية وإجتماعية أخرى.

كما أن بعض الجامعات العربية تصنف التخصصات العلمية للتعليم العالي وفق كليات علمية متخصصة كجامعة قاريونس في ليبيا مثلاً نجـــــــــد أن هناك كلية القانون [أو الحقوق] التي تهتم بـــتدريس علم القـــانون وفروعه أو ميادينه ، وكلية الإقـــتصاد التي يوجد بـــــها أقســـــام للإدارة ، والإقـــــتصاد ، والمحاسبـــــة والإحـــصاء،والعلوم السياســـية ،وكلية الآداب التي يوجد بـــــها أقســـــام اللغة العربية،واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية،وقسم التاريخ،وقســـم الآثار، وقســـم التربية وعلم النفس وقسم الإعلام وقسم الجغرافيا وقسم علم التفسير (الفلسفة) وقسم علم الإجتماع ،وقسم التخطيط والإدارة التعليمية قسم المكتبات والمعلومات، وقسم التربـــية البـــدنية ذلك بـــالإظافة إلى الكليات الأخرى مثل كلية العلوم،وكلية طب الأسنان، والطب البشرى، الصيدلية، الصحة العامة.

كما أن كل كلية لها مكتب للدراسات العليا الخاص بالماجستير والدكتوراه وكل قسم مسئول على الجانب العلمي لجميع المراحل العلمية.

وتدريس العلوم في كلية الآداب بجانبـــيها النظري التطبيقـــــي إلا أن الجانب التطبيقي نصيبه من ساعات التدريس قليلاً جداً،ذلك ما عدا قســـن التربـــية وعلم النفس ، وعلم الإجتماع والآثار.

واقـــــع العلـــوم الإنسانية والإجتماعية:

إن طرحنا للموضوع علي هذا النحو تحـــتاج معالجته دراســـة وضعية العلوم

الإنسانية والإجتماعية في الجامعات العربية وغير العربية بحيث تنطلق الدراسة من المداخل التالية:

أولاً:

تاريخ العلوم التي تدرس وتهتم بمعرفة الوقائع التي تهم تاريخ هذا المجال من المعرفة الإنسانية.

ثانياً:

المعرفة الإنسانية : أي الإهتمام بدراسة مدي مساهمة هذا المجال من العلوم نتيجة المعرفة الإنسانية ذلك من حيث إستناده إلى منهج التحليل النقدي للمشاكل التي تهم المعرفة العلمية كمعرفة .

وتبحث عن الاشكالات الخاصة التي طرحت علي هذا المجال في نطاق جغرافى أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادى ... الخ محدد ،كما تبحث عن المكانة والمساهمة الممكنة لهذه العلوم في الإنتاج المادى والمعنوى بصفة عامة

ثالثاً:

علم الإجتماع المعرفة : الذي يحاول فهم وضعية هذا المجال من العلوم في بلد أو إقليم محدد ،ذلك من جانبين هما:

أ– تأثير الشروط المجتمعية في نشأة وتطور العلوم الإنسانية والإجتماعية أو إعاقتها .

ب– مساهمة العلوم الإنسانية في دراسة المجتمع وظواهره المتعددة و المختلفة .

رابعاً:

الإطار الفكري والأيديولوجي : وتستند الدراسة في هذه الحالة علي النظريات

التي تسهم في تفسير وتحليل الإشكاليات العلمية والإجتماعية والسياسية ، حيث أن هذه التفسيرات والتحليلات تكون متأثرة بطبيعة الحال بالأيديولوجيا فهناك النظريات الرأسمالية والإشتراكية والماركسية والوضعية وغيرها ،وعلية يهتم هذا الإطار بالعلوم الإنسانية والإجتماعية من حيث نظريتها ومكوناتها التقنية وتطبيقات البحثية.

ومن خلال دراسة أنشطة الجامعة داخل الحرم الجامعي والتي تختص بالتدريس والبحث وأنشطة الجامعة خارج الحرم الجامعي من إستشارات وإعداد بحوث وتبادل هيأة التدريس بين ا لأقسام المنظرة للجامعات الأخرى ذلك بالإظافةإلى ضرورة التواصل بيت الأقسام والكليات والجامعات ، يتبين لنا أن كثير من الموضوعات التي يمكن أن يتناولها البحث اليوم تكون من السعة مثل موضوعنا المطروح في هذا المؤتمر يتجاوز حدود الكفاءات الفردية ، ذلك بحكم سعتها وتعقدها وتعدد الجوانب والمستويات وتنوعها مما يمكن أن يتناول في ضوئها.

إن برنامج عمل مثل هذا يقتضي تواصلاً وتعاوناً بين العلماء والباحثين المهتمين ليس فقط على المستوى العربى و إنما علي المستوى الإقليمي والعالمي أيضاً،إنه يتطلب إدراكاً أكثر فعالية بين الكليات والجامعات أكثرمماهومجهودات متفرقة.

بهذا تصبح القيمة التطبيقية الموضوعة للعلوم الإنسانية والإجتماعية مرتبطة بتطبيقاتها المتنوعة داخل وخارج الأقسام والكليات والجامعات ،وفي الحقيقة عندما يكون لدى مجتمع حاجة إلى العلم يترجم هذه الحاجة بإدماج تنمية العلم ضمن سياساته العامة وخططه،وتتمثل ذلك :

في إقامة المؤسسات التي تسمح بتطور إنتاج المعرفة العلمية في المجال المرغوب فيه ، ومنح المؤسسات الإمكانات البشرية والمادية والمعنوية للوصول إلى الهدف ، والسؤال المطروح هومامظهر هذه السياسة فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية والإجتماعية في البلدان العربية وغيرها من الجامعات يقول عبد الرزاق جلالي في هذا الشأن واصفاً ما حدث في جامعات الجزائر :

لقد تم إصلاح برنامج علم الإجتماع ضمن مشروع إصلاح التعليم العالي حيث أدى إلى إستبعاد تخصصات أو حقول وإعطاء أولوية لبعض الحقول مثل علم الإجتماع الصناعي والريفي، وعلم الإجتماع والحضري بشكل استعجالي وخارج إرادة المشتغلين فيه، ويضييف قائلاً "إن تحديد هذه المواضع وإقرارها ودراسة المشاكل المطروحة من وجهة نظر متزامنة،يوضح بصورة جلية إهمال حقول معرفية أخرى جد مهمة الخصوصية الثقافية ،التقاليد، النظام القلبي .والرمزية.....الخ " .

ويضيف قائلاً "ووجد عالم الإجتماع نفسه وفق هذا المنظور بعيداًعن فهم الرهانات والصراعات يحتويها المعطى الإجتماعي ، وأصبح جامع أحداث ومقدم وصفات "بخاصة أنه لا يشارك في إختيار الموضوع ولا في رسم أهدافه"(2).

وبالنسبة إلى تباين دور القيم في التعليم الجامعي يوضح عبد العزيز سليمان أنه لأسباب عديدة أصبح مدرسوا الكليات الأمريكية غامضين وفاقدين الصراحة عن دور القيم في تعليم العلوم الإنسانية ".....واليوم أوجه النقد إلى الجامعة للإخفاقات في علم النهايات والقيم و الأمور في داخل محيط العلوم الإنسانية.وينادي بإجراء جرد وإختيار الضمير الأكاديمي.

ويلخص أوليفرج كالدويل:"توجه الجامعات الأمريكية تحديات خاصة تنموا من

إضطلاع وطني عميق في الشـؤن العالمية ".كما يضيف قـائلاً:"أن الكثير من القـوى التي تسبـب التغير في جامعاتنا تنتج من عدم توازن بـين الإهتمام الذي يعطى للعلوم الجامعية الطبيعية من ناحية والعلوم الإجتماعية و الإنسانية من ناحية أخرى .... وسبب القلق الطلابي هو إعتقاد بين الكثيرين من الشباب بأن المؤسسة التعليمية (أي الجامعة) تتجاهل الإنسان وأفكاره وعملة ومشكلاته(4).

إن أقرب مثال على ذلك هو ما جاء في تقـرير التنمية 2002 والتنمية البشـرية 2003 الإنسانية من قضايا ومشاكل تمس الإنسـان مباشـرة ورغم ما أشـار إليه التقـريرين،إلا أن لم تأخذ حقـها من الأهمية العلمية في أقسـام العلوم الإنسانية والإجتماعية،للكشف عن مصداقـية ما جاء بـهذين التقـريرين بالإضافة إلى اقتراح البحوث اللازمة لوضع الخطط والبـرامج لتحسـين نوعية الحياة للإنسان العربي.

وهنا يلفت انتباهناً " أوليفرج كالدويل" إلى مسألة مهمة حيث يقـول((إن مجال أساس المسئولية الأكاديميين هو إختصار التعليم الإنساني المصمم لمسـاعدة الناس ليتخطوا حواجز الجهل والتعصب والكبرياء التي تفصل الأمم بعضها عن بـعض وبذلك ليبقى الإحتمال حياً بأن هدايا العلم يمكن أن يساء إستعمالها في حرب نهائية يمكن أن تبيد الإنسانية)).(6)

و يؤكد هولدرمان "على الوظيفة الإجتماعية للعلوم الإنسـانية و هو مؤيداً لقانون"موربل" ،حيث يرى أن الدراسـات الإنسـانية ينبـغي أن تصمم لتقابـل احتياجات الإنسان وتصلح نوعية حياته ، ويصف"أحمد زايد" حـال الدراسـات الإنسانية في بعض المجتمعات فيقول "في سياق المجتمعات المتحـولة لا تصبـح القضية قضية مشكلات مدركة ،بقدر ما يصبح الإدراك نفسه هو المشكلة".(7)

تلك المشكلة التي تتجسد من ناحية في عدم القدرة الحقيقية على التعبير عن المشكلات والقيام بأنشطة في اتجاه حلها ،وتتجسد من ناحية أخرى في عدم تهيؤ الظروف لتعبير الحر عن المشكلات الإجتماعية .

وحتى لو أتيحت الفرصة لمثل هذا التعبير الحر في ما يتصل ببعض المشكلات فإنه يكون محرماً بالنسبة إلى مشكلات أخرى ، وإذا أتيحت للبعض فإنه لا يتاح للبعض الآخر بالقدر نفسه ، ليست القضية إذن ،مشكلة إدراك بقدر ما هي قضية تتعلق بالإدراك أو الوعي أو المعرفة بشكل عام ،كمشكلة إجتماعية وثقافية .

من هنا نرى أن التعليم العالي في دنيا اليوم هو كائن محافظ نسبياً وغير مرن في بيئة ، البيئة التي لا يمكن التكهن فيها ونتيجة لذلك فهناك بصورة دائمة هوة شاسعة بين التدريس والبحث ،والخدمات التي تؤدى بواسطة الجامعةهذه من ناحيةواحتياجات الجامعة من ناحية أخرى ، ويوضح "أوليفرج كالدويل"هذه النقطة قائلاً:

"التعليم العالي في دنيا اليوم...غير مرن في بيئته، وهي عادة متسامية ولا يمكن التكهن بما فيها وعلى ذلك فإن هناك دائما هوة واسعة بين الحكم والتدريس والبحث والخدمات التي تؤدي بواسطة الجامعة"(8).

لقد كان نتيجة التغيرات في العلاقات العامة وضرورة فهم الدول لثقافة المجتمعات.

يوضح "روبرت ف بيرنز "في مقالة له تحت عنوان العلاقة الثقافية بين الدول المقسمة أيديولوجياً ، دور الدراسات الإنسانية والإجتماعية حيث أنه تكون مهمتها على فهم الدولة للثقافات الأخرى في عالم متغير ،ذلك مما ساعد الجامعات على تحسين البحث ،والتدريس والعلاقات العامة"حيث إن هذه المهمة مشوقة

ومؤثرة ، وقيمة ، وعادة غير سارة وحتى خطره ، ولا يمكن تحاشيها"(9).

إذن هناك بعد دولي أو عالمي للعلوم الإنسانية والإجتماعية بجانب بعدها المحلي والإقليمي –حيث إن هذا يتطلب تبادل المعلومات والوسائل التي صاغها العقل البشري حول الأساسيات العلمية و الحقائق الموضوعية التي تكون النظرة الحديثة للجنس البشري (10) أي بمعنى معرفة الحقائق التاريخية والإجتماعية والثقافية عن نمط حياة المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ومن ثم تضمينها ضمن مقررات العلوم الإنسانية والإجتماعية كتخصصات واضحة ومحددة في أقسام التاريخ والجغرافيا وعلم الإجتماع وغيرها بشكل منسق ومدروس .

التحديات المعاصرة التي تواجه العلوم الإنسانية والإجتماعية وخريجيها :

نحن نعيش الآن في عالم يتميز بالتغير السريع والعولمة المتعددة الأبعاد والأهداف والتأثيرات والمؤثرات والمصالح المتناقضة بين الدول والأفراد والمسئولين....الخ.

وهذا أدى إلى تعقد البنية المعرفية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية حيث أصبحت حاجة الفرد ملحة بأن يتفهم نفسه ويفهم ما حوله من تغيرات وأحداث حيث البنية المشوهة لإقتصاد المجتمع وتدني النمو في معدلات الزراعة والصناعة وغيرها وعجز الإمكانات على توفير الإستثمارات الكافية لتحقيق التنمية الوطنية ،هذا بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة في السكان وتزايد معدلات البطالة العالية بين الخريجين وغيرهم من الشباب والضعف الشديد في معدلات النخبة (أي حاملي الشهادات العليا) في مؤسسات المجتمع ،وضعف في نمو حجم الإنتاج الإجمالي والدخل القومي ، بالإضافة إلى المشكلات الإجتماعية العديدة التي تواجهها (11).

وأمام كل هذه التحديات ، مطلوب من العلوم الإنسانية و الإجتماعية المساهمة

الفعالة في تكوين رأس المال البشـــري الذي يكون له دور فعال في تكوين النخب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فهي أي العلوم الإجتماعية والإنسانية مطلوب منها أن تلعب دورًا أساسيًا في زيادة فاعلية العمل الإنساني ،لأنه يعني بتنمية الفرد روحيًا وأخلاقيًا وثقافيًا ومعرفيًا كما يعني بتحسين قدراته الإنتاجية وتطويرها.

فهل استطاعت هذه العلوم تحقيق هذا الهدف ؟يلخص عبد الرزاق الجلالي حالة تدريس علم الإجتماع في الجزائر قـــائلاً "إن ما يقـــدم في هذه الفترة (أي مرحـــلة التكوين الجامعي الأولي) أي مرحلة الليسانس _هو عبـــارة عن حشـــو معلومات متناثرة لعلم الإجتماع في بداياتها،وهي في حد ذاتها غير محكم فيها وتقدم بشـــكل مشوه في غالب الأحيان ،ليس على مستوى الدروس فقـــط ،بـــل حـــتى في الكتب المعتمد عليها في التدريس (12).

أما بالنسبـــة إلى تأهيل الطالب في مجال البحـــث فإنه مثلاً في مصر يوجد في كل جامعه من الجامعات قسم علم الإجتماع،والبحـــوث في هذه الأقســـام تجري علي ثلاثة مستويات:

المستوي الأول وهو مستوي تدريب (الليسانس) والمســـتوي الثاني يأخذ شـــكله العلمي الأكثر إنضباطاً ودقه وهو مستوي الماجستير والدكتوراه والمستوى الثالث وهو مســـتوى البحـــوث الخاصة التي يجريها الأســـاتذة أنفســـهم (أعضاء هيئة التدريس) (13) ، أي أن معظم البحوث التي تجري في الجامعات تعد بشـــكل فردي وليس جماعي .

أي بمعنى أنها تأخذ وجهة نظر فردية في أبعادها ومناهجها وتفسيراتها والحلول التي تضعها لحل مشاكل المجتمع ومنها مشاكل الخريجين وسوق العمل.

يشير"دو جان" إلى هذه المسألة في فرنسا من حيث إن نسبة السكان الباحثين عن

عمل قد زادت ويرجع السبب الرئيسي لهذا الموقف إلى عجز الجامعة الفرنسية عن التكيف لإحتياجات المجتمع المعاصر ومتطلباته (14) أما "لورد باودن" فرأيه أنه لا تستطيع أي دولة أن تربط بين احتياجاتها من القوى العاملة ولم تعد أي دوله تفعل ذلك ، فالدول الغنية تزداد غني و الدول الفقيرة تزداد فقرًا.

نعم وكما يقول جلالي واصفًا الحال في الجزائر بأنها اكتفت بالجانب البيداغوجي فقط وأهملت إنشاء مؤسسات بحث علمي الأمر الذي أدي إلى ظهور بطالة بشكل حاد – وكما أن أغلب الدراسات تكلف بها المكاتب الأجنبية علي الرغم من تزايد المتخرجين سنة بعد سنة.

ويحدد عبد الصمد الدبالمي حول وظيفة علم الإجتماع في المغرب قائلاً "هناك جانب مهم ليجعل من علم الإجتماع أداه للتنمية وأداه تخدم فلسفة التنمية و المشاريع التنموية ، وإلى جانب هذا الدور الأساسي الذي يميز مراكز علم الإجتماع في البلدان التابعة يمكن التفكير كذلك في الجانب الإجتماعي ، حيث إن عالم الإجتماع يساعد في حل ،ليس جذريًا ،ولكن علي أدارة الأزمة،فهناك مهمشون وعاطلون ومجرمون،ومنحرفون وعالم الإجتماع يحاول أمام هذه الظاهرة الشاذة الهامشية مساعده الدولة ،ليس في العثور علي حلول جذرية، وإنما علي إعادة تكييف هؤلاء المهمشين وإعادة إدماجهم في المجتمع"

والسؤال الذي يطرح نفسه بشكل ملح وجاد هنا هو : كيف يمكن ربط الدراسات الإنسانية والإجتماعية بمتطلبات سوق العمل وما هي الآليات التي يمكن استخدامها في التطبيقات المحورية في الرؤية الجديدة ومدي استجابتها لمتطلبات سوق العمل؟

وبالرغم من أن العلوم الإجتماعية هي حقل المعرفة الإنسانية الذي يهتم بحياة الإنسان الإجتماعية ،وحياته في الجماعة كما يهتم في محيطه الإجتماعي كما أن تهتم العلوم الإنسانية بالجوانب الخاصة للحضارة الإنسانية كتعبير الإنسان عن قيمه الروحية والجمالية ومحاولته اكتشاف معني الحياة .

إلاّ أن ربط الدراسات الإنسانية والإجتماعية بالخرجين وسوق العمل يعني إننا نتكلم هنا عن العلم كقيمة اقتصادية أو سلعة " حيث ينبغي دراسة السلعة (العلم) والسوق وذلك من حيث دراسة نوع السلعة وطبيعتها وإنتاجها والوقوف على حجم الطلب عليها وكذلك معرفة مدى إمكانية إنتاجها اقتصاديًا .. كما أن دراسة السوق تستلزم تقديم حجم الطلب المتوقع لفترة زمنية ، كأن تكون خلال السنة القادمة ولأجل أن يكون هذا التقديم أقرب إلي الواقع " فإنه من الضروري القيام بما يسمي بالتنبؤات الإقتصادية . (17)

ودون الدخول في تفاصيل أكثر في هذا الموضوع ، أود أن أقدم خلاصة تاريخ 26 سنة من التدريس في فرع من فروع العلوم الإجتماعية والإنسانية في كلية الآداب، ومعهد الخدمة الإجتماعية وكلية الصحة العامة وخمس سنوات عمل في مجال التخطيط في مجلس التخطيط/ شعبية بنغازي– ليبيا ، حيث إن هذا المجلس يتولي وضع الإستراتيجيات للمشاريع والبرامج التنموية في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية .

ذلك بالإضافة إلي بعض الإهتمامات الأخرى.

ويتضمن الإقتراح دراسة رؤية جديدة لتنمية العلوم الإنسانية والإجتماعية في التعليم العالي وسوق العمل .

ولدراسة هذا الموضوع يتطلب إعداد ودراسة الآتي :

1- وضع قائمة بمجالات البحث التي تنطبق على مختلف البلدان المتقدمة والنامية والعلوم الخاصة التي تعالج هذه الأبحاث .

2- قائمة لنماذج النشاطات التي تقدمها المعاهد المهنية المرتبطة بالعلوم الإجتماعية والإنسانية.

3- قائمة بمراكز الأبحاث المترابطة بالفروع العلمية في كافة البلدان المتقدمة والنامية ذالك في مقابل ماهو موجود في البلد المستهدف ومن ثم وضع برنامج لتنمية العلوم الإجتماعية والإنسانية .

4- قائمة للمستهدفين (الأفراد والأسر والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وجماعات ومناطق جغرافية ومجتمعات محلية ومؤسسات عالمية وغيرها من النشاطات .

5- قائمة بالقطاعات التي تحتوي على الأنظمة أو الآلية ،أو المنظومة التي تقدم هذه النشاطات مثل قطاع التعليم ، وقطاع السياحة ، والصحة ، والإسكان، والبيئة و الصناعة ، والعدل ،والإدارة العمالية ، والترفيه ، والعلاقات الدولية ، والشركات وغيرها .

وانطلاقًا من البيانات والمعلومات التي تقدمها هذه القوائم نستطيع أولاً" أن نتعرف على الحدود والمجال الذي ينبغي أن يتطور وينمو في إطارها العلوم الإجتماعية والإنسانية محليًا وإقليميًا ودوليًا من ناحية وثانيًا " أن نضع رؤى جديدة في التعليم العالي بجانبيه العلمي والتطبيقي.

أولاً : الجانب العلمي

إستنادًا إلى أن منطلقنا الأساسي هو التنمية وليس الإصلاح الذي نظرته للأمور جزئية وليست كلية.

وعليه نرى وضع برنامج لتنمية الجانب العلمي للتعليم العالي أو الجامعي وعلي وجه الخصوص العلوم الإجتماعية والإنسانية على النحو الآتي:

1- الإهتمام معنويًا وماديًا وعلميًا بالأُطر العلمية (أي الخريجين) المسؤلة عن تدريس المادة الأولية للعلوم الإجتماعية والإنسانية في مرحلة التعليم المتوسط .

2- توفير احتياجات الأُطر العلمية المسؤلة عن التدريس في الكليات والمعاهد العليا في مراحل الدراسات العليا والدنيا أي التدريس في مرحلة الليسانس والماجستير والدكتوراه .

3- زيادة نصيب العلوم الإنسانية والإجتماعية في التعليم العام والتعليم العالي بهدف توسيع المساحة المعرفية عند أكبر نسبة من الناس في المجتمع ويمكن تحقيق ذلك بالآتي:

* وجود مواد للعلوم الإجتماعية والإنسانية في جميع مقررات الدراسة بمختلف التخصصات من السنتين الأخيرتين للتعليم المتوسط- والسنتين الأوليتين للدراسات الجامعية،التي تعين الطالب لمعرفة ميادين العلم الإنسانية والإجتماعية علميًا، ومهنيًا وممارسه،وحيث تعين الطالب ملاحظة البنية الإجتماعية والحقائق الأخرى بشكل علمي سليم .

* إيجاد أعضاء هيئة للتدريس يقومون بتدريس هذه المواد مدريه تدريب خاص لتلبية هذه المطلب ، حيث يتطلب تدريس هذه المواد إتجاهًا متعدد الفروع العلمية ، يستخدم المفاهيم العلمية وشرحها مع بيان اختلاف المفهوم العلمي للمصطلح عن المفهوم السائد ،ذلك دون التعمق في التفاصيل التي تحتاج إلى معارف علمية أكثر تخصصًا ،مع تعويد الطلبة على المساهمة في أعمال البحث

الإجتماعي وتدريب الطالب على أخذ المعلومات من مصادرها العلمية ، وذلك من أجل رفع مستوي الفهم العام للعلوم الإجتماعية والإنسانية لدى الناس المثقفون في المستقبل .

* الإستفادة من علم " فلسفة العلوم " للخروج بمتطلبات أكثر تقنية ، بالإضافة إلى الإستفادة من التوثيق التاريخي والتوثيق المعاصر المستند على تجميع المعطيات الأساسية والإقتصادية والإجتماعية الموجودة في الأدبيات – حيث توظف هذه المعطيات في تطور العلوم الإجتماعية والإنسانية من ناحية وتساعد هذا الإنسان أن يهيئ نفسه لمستقبل غير مؤكد ، حيث يمن أن يساعد هذا المتخصصين عن طريق استقراء الماضي وقراءة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .

* العمل على الإستفادة من التقدم العلمي في برامج الحاسوب ومنظومة تقنية المعلومات التي تعمل على تخزين نتائج البحوث والمعطيات العلمية في العلوم الإجتماعية التي تم التوصل إليها في الماضي والحاضر ، وذلك لكي تقدم مساحة أوسع لجهود التحليل المشترك ، وتكوين نماذج وفقًا لفرضيات مختلفة لتفسير ظواهر الحاضر والتخطيط لتنفيذ بحوث جديدة تكون أكثر ثراء وفائدة .

* حفظ معطيات ونتائج بحوث العلوم في الحاسوب يعطي بعدًا جديدة لإستخدام المكتبات وتعمل على تطوير وتعديل طبيعة التعليم في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، وانتشار بحوثها والإفادة من نتائجها لأكثر مساحة في المجتمع .

4- إيجاد تفاعل بين المتغيرات المتداخلة بين البحث والتعليم المعرفي والمهني من ناحية والممارسة الحياتية من ناحية أخرى ، يؤدي إلي التقدم السريع في العلوم الإجتماعية والإنسانية .

5- ضرورة إضافة سنة دراسية للتعلم الجامعي لنيل شهادة التخصص العملي

في المجـــالات المتعـــددة مثـــل مجـــال التدريـــس فـــي العلـــوم الإجتماعيـــة والإنسانية، ومجال التخطيط الإجتماعي والإقتصادي ...إلخ ، وإعداد الأخصائي الإجتماعي، والباحـــث في المجالات المتعددة في الصحـــة والتعليم والسياحـــــة والعدل ....إلخ ، وإعداد المتخصصين لمتابـــعة بـــــرامج ومشـــــاريع التنمية وتنفيذها ، حيث إن في خلال هذه السنة يسمح للطالب التنقل بين المؤسسات العاملة في المجتمع بحيث يكتسب تأهيل عملي تحـــت إشـــراف الجامعة وبـــالتعاون مع المؤسسات .

إن هذا يتيح فرصة لوجد متخصصين في الأجهزة والمؤسســـات يعملون على تطوير هذه المؤسســـــات الإنتاجية والخدمية من جهة وإيجاد فرص عمل جديدة لخريجي العلوم الإنسانية والإجتماعية ، وهكذا عندما يصبـــح أثر هؤلاء ملموسًا تزداد أهمية وجودهم وتفعيل دورهم في المؤسســـات المختلفة العاملة في المجتمع ولدعم هذا الإتجاه فإننا نحتاج إلى تطوير الجانب التطبيقي اى المهني .

ثانيًا / الجانب التطبيقي ويتطلب:

1- تحديد مستوي وتنمية طبيعة وقيمة التعليم المتلقي.

2- معرفة المستوي الكمي والنوعي للفئات العاملة وتنميتها.

3- دراســـة شـــروط تنظيم المهنة والوضع المادي والمعنوي والقـــانوني لمن يمارسها وتنميتها .

يمارسها وتنميتها .

4- التعرف على إمكانات العمل وتنميتها في البـــلد المعني مقـــارنة بالبـــلدان المتقدمة في مثل هذه المجالات .ولكي نتحدث عن القـــوي العاملة في مجال العلوم الإجتماعية ومتطلبات سوق العمل لها يجب أن نميز بين ثلاث فئات وهي:

الهيأة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي ، والهيأة العاملة في مؤسسات البحث المرتبطة بالمؤسسات الجامعية والعاملون في الأجهزة المستخدمة.

بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تتضمن الأخصائيين في الفروع العلمية للعلوم الإجتماعية بحيث تتخذ الجمعيات العلمية شكل جمعيات مهنية منظمة بشكل جيد ضمن إطار مهني بحيث تستطيع أن تجلب لأعضائها ميزات كبيرة في معدل الدخل وشروط العمل ،بالإضافة إلى ذلك تستطيع أن تجلب لأعضائها ميزات كبيرة في معدل الدخل وشروط العمل ،بالإضافة إلى ذلك تستطيع أن ترسي آداب المهنة التي تأخذ أبعادًا تفيض عما هو محقق حاليًا وإذا تحسنت مكانة هذه الجمعيات فإنها تمارس تأثيرًا كبيرًا علي تنمية العلوم الإجتماعية والإنسانية علميًا ومهنيًا،وممارسه.

وللتوضيح نختار هنا فرع من فروع العلوم الإنسانية الإجتماعية وهو فرع علم الإجتماع كعنصر للتحليل .

فعلم الإجتماع له مجالات مهنية يستطيع خريجو هذا القسم العمل بها ، فهناك الباحث ،والمخطط الإجتماعي والأخصائي الإجتماعي ، والمدرس في المدارس الثانوية أو ما قبل الجامعة كما أنه يستطيع العمل في القطاعات والمؤسسات التي تنطبق عليها مختلف أشكال البحث مثل مؤسسات الصناعة والصحة والحماية الإجتماعية والتعليم والتربية ، والسياسة ، والزراعة ، والبيئة ، والإقتصاد والعلاقات الدولية ،والعدالة والأمن،ورعاية الطفولة، ورعاية الشباب ،والمسنين والإسكان ، والمرافق ، والسياحة ،والسكان ، والعمارة ، والتخطيط والإدارة ، والشؤون الإجتماعية ، والتجارة ، والتسويق المحلي والإقليمي ومنظمات المرأة والجمعيات الأهلية وغيرها.

وتحتاج هذه المؤسسات إلى الخطط والبرامج التى تحاول تطبيق الدراسات الإجتماعية لتنمية ورعاية الخدمات فى هذه المؤسسات .

ذلك بالإضافة إلى الأخصائي الاجتماعي الذي يحاول تقديم المقترحات لحل المشكلات والمعوقات التي تواجه المؤسسة ومستخدميها – كذلك إعداد البرامج الترفيهية والتعبوية للقوي العاملة بها.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو:هل مؤسساتنا تستوعب هذه الأطر وهذه الرؤى الجديدة.

ثالثاً / البحث العلمي :

إن أحد شروط التنمية للعلوم الإجتماعية هو تنمية البحث العلمي الذي يستهدف رسم سياسة بحثية تتعلق:

أولاً:البحث التطبيقي Applied Research لوضع سياسة معينة أو برنامج أو مشروع لتنفيذه على أرض الواقع وهذا يتطلب:

1– العمل على توجيه البحوث نحو معالجة المسائل المحددة التي تهدف إلى تزويد المهتمين بالمعارف والمعلومات وإلى إيجاد إعلام ونهج علمي صحيح لمعالجة المشكلات التي لها طبيعة عملية أو تطبيقية.

2– ينقسم هذا البحث إلى مجالين من البحوث :

أ– مجال يبحث من أجل التخطيط للتنمية أي لوضع البرامج والمشاريع للنهوض بالمجتمع.

ب – و مجال أخر يعني بالكشف عن مستوي الأداء في الخدمات ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج وتقويمها بشكل علمي و واضح، ويمكن أن توجد مراكز لهذه البحوث خارج الحرم الجامعي ولكن المساهمة في إعداد البحوث من أعضاء الجامعة.

3- هذه السياســـــة يمكن أن يترتب عليها جلب الأموال وإعداد الكفاءات التي تمكن الجامعات وأعضائها أن تنهض بالبحـــث حـــيث أنه لا نحـــــتاج إلى جلب الإحصاءات والبراهين لكي نستعرض قلة الإنفاق السنوي لأجهزة البحث و العلوم الإنسانية في مقابل العلوم الطبيعية والحيوية والتكنولوجية ســـواءً كان محـــليًا أو إقليميًا أو عالميًا ،حيث أن هذا يعمل علي خلل في منظومة التوازن تنمية وتطوير البحوث الإجتماعية .

ثانياً : البحث العلمي " Scientific Research "

ويستهدف تطور الأداء العلمـــــــــي (من مناهج ونظريات) لتفسير المسائل العلمية والمطروحة والدائرة في الجدل بين العلماء والباحثين في أروقة الجامعات علي المستوي العالمي والتي تسعي إلى إكتشـــافات جديدة أو إيجاد مجالات جديدة للإستفسارات العلمية ،حيث تكون هناك مراكز بحثية في أروقـــة الجامعات التي يتواجد فيها أقسامًا ذات إدارة مستقلة تختص بفرع علمي خاص بها كعلم الإجتماع وعلم النفس وعلم الإقتصاد....الخ.

وهذه المراكز تساهم بـــالتطور العلمي والتحســـين العملي أو التطبيقـــي لأداء المؤسســـات ولأفراد وهنا نجد نشـــــاط مركب قـــــوامه النظرية والبحـــــث والتطبيق، حيث يكون هناك متصلًا كاملًا بين بنية البحثين .

المؤسســـات ولأفراد وهنا نجد نشـــــاط مركب قـــــوامه النظرية والبحـــــث والتطبيق، حيث يكون هناك متصلًا كاملًا بين بنية البحثين .

فممارسة البحث في الفئة الأولى يعد وسيلة ممتازة لتقدم البحـــث في الفئة الثانية والعكس صحـــــيح ،فمثلاً نسبـــــة كبـــــيرة من المعطيات الضرورية لعلماء الإجتماع ،لايمكن استخلاصها من حـــياتهم ،وإنما يتطلب منهم التعاون مع آخرين

للمشـــاركة لتحقـــيق هدف أعلى يجعلهم متآزرين داخل إطار يشـــــعرون جميعًا بالإنتماء إليه ،حيث تساندهم في هذه المهمة منظومة الوعي الإعلامي الذي يكون مهمته متابعة تنمية العلوم الإجتماعية وآلية أدائها ونشر المعرفة بها بين الناس.

وعليه فتطوير وتنمية البحـــــــــوث في العلوم الإجتماعية يتطلب وجود ثلاث منظومات:

1- منظومة خاصة بالعلماء والباحـــثين و الإجتماعيين المتواجدين في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تجمعهم مراكز أبحاثهم .

2- الأشخاص الذين يستهدفهم البحث (من أفراد المجتمع).

3- المنظومة الإعلامية التي تعمل على نشر الوعي والمعرفة بالعلوم الإنسانية الإجتماعية ((وذلك بحـــيث يتســـنى للفئات التي يعمل من أجلها عالم الإجتماع أي المهتمين والمسؤولين))علي سائر مؤسسات المجتمع ،أي من الفرد إلى المؤسسة مندمجة في فريق مُهمته متابعة تنمية العلوم الإجتماعية .

وحدات البحث المرتبطة بالعلوم الإجتماعية والإنسانية :

أولاً/ المراكز التي تعمل لصالح المنظمات المستفيدة وتقوم بـــ:

1- أبحاث لتطوير وتنمية الخدمات الداخلية للمؤسسة .

2- أبحاث تخصص بتطوير العلاقات العامة وغيرها بالمؤسسات ذات إرتباط المنظمة المعنية.مباشر بالمنظمة المعنية.

ثانيًا/ المراكز المرتبطة بالكليات والأقسام العلمية بالجامعة وتقوم بـــ:

1- أبحاث علمية لنيل شهادات الدكتوراه والماجستير وغيرها.

2- أبحاث علمية ذات طبيعة عامة تطلبها مراكز أبحاث المنظمات المستفيدة.

3- أبحاث لوضع سياســـات وإســـتراتجيات وخطط علي المســـتوي الوطني

(الدولي)أو الإقليمي (جامعة الدول العربية) مثلا "أو العالمي مثلا"اليونسكو.

ثالثـــاً / المراكز ذات الطبيعة المستقلة:

وهي التي تتعاون معها مؤسسات وطنية بشكل مباشر لإجراء بحوث أو أدوات علي الخدمات المكلفة أو الجارية أو غيرها ويكون تمويلها ذاتياً وفي جميـــع هـــذه المراكز يوجد فيها علماء وباحثو العلوم الإنسانية و الإجتماعية من ضمن مكونات منظومة الأطر في المراكز مثل البحاث في السياسة والإقتصاد والإجتماع والنفس والهندسة والبيئة وغيرها.

وحيث إن هذا المؤتمر يعني بصورة مباشـــرة بـــالتعليم العالي وعليه ســـيكون التركيز علي المراكز البحثية المرتبطة بالجامعات، وبالتحديد العلوم الاجتماعية.

العمل المشترك كأداة لتنمية البحوث العلمية والتطبيقية:

إن أسلوب العمل الجماعي بين العلماء والباحثين داخل الجامعة والباحـــثين في المؤسسات خارج الجامعة تعكس حياة عملية متصلة من جهة ،ومشاركة الباحثين العمليين في المؤســـسات في إعداد أبحـــاث مع العلماء بـــالجامع التي تؤدي إلى ابتكارات هامة ناتجة عن القدرة الإبـــداعية التي تنم عن العمل الجماعي من جهة كما أنها تدفع بالباحثين علي مستوي المشتركين مما يعمل على نقـــل المســـئولية المهنية من قطاع الخدمة إلى قطاع البحث،أي بـــمعني تغيير المنظومة البحـــثية بحيث يكون الباحثون في المؤسسات المستفيدة امتدادا للباحثين وليس فردًا واحـــدًا "أي العمل المشترك" الذي يقوم علي نظام مترابط مستقر وقابل للتحرك .

إن هذا يتطلب من العلوم الإنســـــانية والإجتماعية أن يزيد اهتمام متخصصيها ومنظوماتها وآلياتها "بالعمل المنسق"حيث تقوم بدور رئيسي في القـــضايا العلمية في تقديم نظام القيم "الإنسانية"

"لقد تمت المسائل المتعلقة بالإختيار العلمي الذي يجب القيام به علي سبيل المشاركة والقطاع الذي يجب أن يضطلع بمسؤلية الأطر الفنية في ضوء علاقتها بالمشكلات المرتبطة بالإنتماء إلى المجالات المنيعة الخاصة بالفعلية والتجربة الإنسانية .

فالمسائل الأساسية (العلمية) تتطلب في الواقع أحكام "قيمية"وهذه مثلا ، وعلى الأخص هي حالة التعديلات ذات الصبغة الاجتماعية أو الشخصية ، فالعالم الإجتماعي إما أنه لايتصدى مطلقاً لهذه الموضوعات ، أو أنه يتصدي لها بالتعاون مع آخرين ، ولا تفوض هذه المسائل مطلقًا إلى تجربة العالم الشخصية دون سواه".(18)

وهذا ما يعطي عالم الإجتماع أو الباحثين ومعارفهم العلمية وجوداً أجدى في المجتمع بمختلف فئاته ومستوياتها المحلية والإقليمية والعالمية.

خلاصة وتعقيب :

من العرض السابق نستخلص إلى أن الرؤى الجديدة للعلوم الإنسانية والإجتماعية تحتاج إلى برامج تنمية تهتم بوضع سياسات وإستراتيجيات تتضمن الآتي :

أولاً/ على مستوى التعليم الجامعي:

*– إحداث كليات للدراسات العليا للعلوم الإجتماعية والإنسانية تضم كل التخصصات العلمية للعلوم العلمية الإجتماعية والإنسانية .

*– أن يكون التعليم مفتوحًا علميًا أي أن يكون تعاون وامتداد أكاديمي في العالم الخارجي

*– أن تكون هناك منظومة لتكنولوجيا المعلومات لتبادل الخبرات والمعلومات

عالميا بين الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

*- تأكيد حجم النشاطات العلمية للجامعات والكليات الإنسانية و الإجتماعية بشكل واضح مستقل حيث يكون لها حضور في الوسط الإجتماعي بأكمله بمؤسساته - ومكوناته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لكي تقدم الدراسات والبحوث والرؤية العلمية الموضوعية لتفسير القضايا وحل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي والإقليمي والدولي .

*- تزويد كليات العلوم الإنسانية والإجتماعية بوسائل وأدوات التنمية اللازمة لها بحيث تقوم على تنمية الإطار الخاص بها ضمن الجامعة.

*- وضع خطة واضحة وشاملة مستندة علي نتائج البحوث وتتصل في الوقت نفسه بطبيعة العلوم الإنسانية والإجتماعية وحاجات المجتمعات وتطوراتها العقلانية والجهد الجماعي وإدخال التغيرات علي المدى القريب والمتوسط والبعيد لتلبية تنفيذ هذه الخطة .

*- تكليف جهاز لدراسة قدرة العلوم الإنسانية والإجتماعية الحالية في تنفيد مستهدفات التغيير على أن يكون هناك تخصصات تربط بين أكثر من مجال علمي .

* - رصد الأموال والإمكانات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط والبرامج .

*- إنشاء المؤسسات (أو مكاتب تتبع إدارة الجامعة)التي تعني أو التي تضطلع بمسائل السياسة العامة والتخطيط وذلك بغية إنشاء نماذج لمؤسسات (أي الكليات والأقسام - ومراكز الأبحاث ومكاتب العلاقات العامة وغيرها)العلوم الإنسانية والاجتماعية الملائمة وفق مستهدفات الخطة بحيث تكون هذه المؤسسات تتصف بإنجاز فيما بينها والبعد عن التداخل في اختصاصاتها ومسؤولياتها ووظائفها في

المجتمع بحيث يكون هناك نظام متوازن للمؤسسات المتكاملة والتي هدفها التنسيق بين نماذج مؤسسات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلمية والمهنية والممارسة .

*– إيجاد جو علمي وفهم واضح لأهمية تطبيق الخطط والبرامج لتنمية هذه العلوم التي تتضمنها خطة تؤمن للمتخصصين والباحثين حدًا أقصى للتحرك بين المؤسسات المعنية من الجامعات إلى المنظمات المستخدمة أو المستفيدة من هذه العلوم.

*– دعم الأجهزة العاملة من الناحية الكمية والكيفية أي التأهيل الجامعي والخرجين المكثف المعد بعناية لطلاب التعليم الجامعي والخرجين مع تشجيع الجامعات والكليات التابعة لها علي زيادة قدرتها في الإفادة والإستفادة من العلوم الإنسانية والإجتماعية .

*– نشر المعرفة بأهمية الممارسة الحياتية للحقائق العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية واستخدام نتائج أبحاثها لتنمية أداء الأفراد والجامعات والمؤسسات ومنظمات المجتمع .

*– توسيع التعليم المهني أو التطبيقي للعلوم الإنسانية والإجتماعية وعلي سبيل المثال في إطار علم الإجتماع، والمخطط الإجتماعي والمرشد الإجتماعي والإداري الاجتماعي والمعلم والمتخصصين في تنمية وتنظيم المجتمع المحلي.

بالإضافة إلى استيعاب ميادين علم الإجتماع العام مثلا: للممارسة العلمية والمهنية، فهناك علوم الهندسة(علم الإجتماع العمارة)والطب والعدل والقانون (أي علم الإجتماع القانوني) وتنظيم المدن (عن طريق علم الإجتماع الحضري) وعلم الاجتماع العسكري وعلم الإجتماع العسكري وعلم الإجتماع السياسي وعلم الإجتماع الثقافي ....الخ، حيث إن لهذا الإتجاه فائدتين الأولى:هي تحسين نوعية

الحياة للفئات المستهدفة والثانية أن يجعل التعليم الذي يتلقاه هؤلاء قادرين علي فهم العلوم الاجتماعية .

ومن الضرورة بمكان أن يكون هناك تبادل للمعارف والخبرات بين الجامعات علي المستوي الوطني والعربي والمستوي الدولي التي تساعد البعض علي اكتساب القابليات التي تحتاج إليها في تنفيذ البرامج والخطط المعنية بتنمية العلوم الاجتماعية من ناحية والي الكشف عن الفهم الصحيح للثقافات المتعددة المستقرة فيها هذه الجامعات

ثانياً / علي المستوى العام :

ولمواجهة التحديات التي تعيق خريجي العلوم الإنسانية والإجتماعية يتطلب إتخاد سياسات ومجموعة إجراءات على مستوي مؤسسات التعليم العالي والدولة ومؤسساتها لإجراوات النمو الإقتصادي الذي يعمل على إستثمار القوى البشرية عن طريق أخذ الإجراءات التالية :

1- إتخاد سياسة إقتصادية التي تسعى لتحقيق التوظيف الكامل والنمو الإقتصادي ذلك من سياسة مالية وسياسة نقدية وتجارية وسياسة إستخدام الخريجين التي يمكن عن طريقها الإستفاده المثلي من إستخدام القوى العاملة الوطنية مع وضع التدابير والبرامج التي تستهدف الإسهام في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وأهمها تنمية أداء المؤسسات الخدمية و الإنتاجية في المجتمع،وتوعية أفراد المجتمع للممارسة المعرفية في شتى مناحي الحياة التي يترتب عليها التأثير في المتغيرات المتعلقة بالقوى العاملة.

2- وجود مؤسسات إستشارية لشؤون الإستخدام بجانب النظام المؤسسي لشؤون الإستخدام لتوجيه المؤسسات الإنتاجيةفى والخدمية العاملة في المجتمع للإستفادة من التخصصات الإنسانية و الإجتماعية .

3- إيجاد آلية تعني بالإهتمام بالبحث عن سبل كفيلة بتشغيل الباحثين عن العمل وفقاً لتخصصاتهم العلمية وخبراتهم المهنية، وهذا يتطلب كما ذكرنا أعلاه تركيز الإستثمارفي التعليم العالي "وخصوصاًفي العلوم الإنسانية والإجتماعية بشكل متوازان مع الإستثمار مع العلوم الأخرى .

4- قيام الجامعات بنشر المعلومات عن الخبرات ونتائج البحوث العلمية التي لديها تساعد في وضع سياسة عامة للجهات والمؤسسات لإستثمار الإمكانيات المعرفية للجامعات المستفيدة من إنتاجها المعرفي والمهني من مؤسسات وطلاب وجهات أخرى لكي يمكنها إستثمار هذه الإمكانات المعرفية والمهنية إقتصادياً وإجتماعياًوثقافياً.

فهناك متطلبات للتنمية – كما أن هناك متطلبات لسوق العمل (القوى العاملة) ومعرفة هذه المطالب تساعد الطالب الجامعي والخريجين علي إختيار المسيرة العلمية والحياتية بشكل سليم

كما تساعد صاحب العمل والمستثمرين الآخرين على الإستفادة من قدرات الخرجين لتشيد مشاريع جديدة ولعمالة جديدة وليعي الجميع أن النمو الحضاري هو أساس النمو الإقتصادي والنمو الإقتصادي هو الداعم للنمو الحضاري المنطلق من العلوم الإنسانية و الإجتماعية – وهنا يجدر أن نتحدث عن "تنمية" وكل مجالاتها وميادينها التي تشكل سياسات التعليم العالي – وسياسات إقتصادية تمكن المجتمع من إستثمار هذا التعليم من جهة وتعليم أفراده كيف يستثمر بما

يسمى "بالتخصصات الكاسدة"!؟!

5- نحن نحتاج إلى تطوير سوق العمل حيث ينبغي أن نهتم بسياسات وخطط تطوير العمل وبموضوع النهوض بمستوى أداء المؤسسات الخدمية و الإنتاجية ، وبالنسبة إلى النهوض بمستوى القدرات البشرية ينبغي ضمان مستويين متلازمين من الإستثمار البشري التكوين و الإنتفاع.

6- إن الإختلال القائم في مجتمعاتنا اليوم هي نتيجة إنعدام التوازن بين المستويين ،الذي ينشأ لأسباب عديدة منها أن القدرات البشرية التي تم تكوينها لا تتناسب مع الطلب عليها عبر الزمن ،أو أن الطلب بجانبي العرض نتيجة لتشوهات في السياسة الإقتصادية وأبعادها الإجتماعية والثقافية ،أو ضعف فعالية تخطيط عرض هذه القدرات بالتنسيق مع الطلب عليها وفتح الباب للتوظيف لإعتبارات إجتماعية .

" وتكون النتيجة النهائية كما يشير إليها تقرير ((ليبيا لتنمية البشرية1999)) الإختلالات وعدم التوازن بين التكوين والإنتفاع ..وأن مايتم تكوينه من قدرات بشرية يتعرض للإهدار إما بشكل بطالة مقنعة أو سافرة ، مما يستوجب أساليب جديدة لتخطيط التعليم والقوى العاملة وتنظيم سوق العمل"وتضيف إلى هذا التكوين العقلي والقيمي للإنسان التي يتصور أن العمل في مجالات وظيفية محددة وليست مبدعه.

7- ينبغي أن نؤكد على أن قضية التعليم الجامعي للعلوم الإنسانية والإجتماعية "كنسق إجتماعي"مرتبط أشد الإرتباط ليس فقط بسوق العمل و إنما بالتعليم للحياة والحضارة بما فيها سوق العمل.

"التعليم الجامعي هو مشروع حضاري وحق من الحقوق الأساسية التي لا يجب

أن يغامر بـــه وبـــالمجتمع بـــهذا التفكير البســـيط أي أن يكون ، التعليم لســـوق العمل فقط"بل يجب النظر إلية على أنه للحياة وبناء المجتمع ، بـــما في ذلك إنتاج موارد بشـــــرية فعالة،وكل الغايات والأهداف الأخرى الإجتماعية والخلقـــــية والحضارية للتعليم التي ينبـــغي أن تســـعى كليات العلوم الإنســـانية والإجتماعية تحقيقها.

المراجع:

1- عبد العزيز سليمان وآخرون ،دور الجامعات في عالم متغير (مترجم) دار نهضة مصر للطبع والنشر ،القاهرة،1975- ص46-48

2- عبد الرزاق الجلالي "علم الإجتماع بين الإلتزام والذاتية"مركز دراسات الوحدة العربـــية ،المستقبل العربي ،العدد146رقم 4 لسنة 1991 ص 86.

3- نفس المرجع ص 108.

4- نفس المرجع ص 265.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002،وتقرير التنمية البشرية للعام 2003.

6- عبد العزيز سليمان ، المرجع السابق ص 265.

7- نفس المرجع ص 108.

8- عبد العزيز سليمان وآخرون ،المرجع السابق ،ص 265.

9- نفس المرجع السابق ص86.

10: Poal J . Braisted)ed cultural affairs and foreign policy .wash ing ton.d.c.1968pp 24-25

11- كاظم حبيب "حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث وإتجاهات التغيير المنشـــود فيها :رأي للمناقشة"مركز دراسات الوحدة العربية ،المستقبل العربي العدد146 لســـنة 1991 ص 39،18.

12- نفس المرجع ص 90.

13- نفس المرجع ص90.

14- حـــمداش عمار "وضعية البحـــــث السوســـــيوليجي في الوطن العربـــــي" مركز دراسات الوحدة العربية ،المستقبل العربي العدد 134 رقم (4)لسنة 1990.

15- عبد العزيز سليمان ،المرجع السابق ص 326 .

16- عبد العزيز سليمان ، المرجع السابق ص 398.

17- محمد حافظ دياب "علم الإجتماع في الجزائر : الهوية والسؤال "مقر دراســات الوحــدة العربية،المستقبل العربي العدد 134 سنة 1990 ص 81.

18- الأستاذ أديب اللجمي،الإتجاهات الرئيســية للبحــث في العلوم الإجتماعية والإنســانية المجلد الثالث " مترجم " مطبعة جامعة دمشق،وزارة التعليم العالي دمشــق الجمهورية العربــية السورية 1976،ص 478.

مراجع أخرى :

1- الهيئة الوطنية للبحــث العلمي،مجلة العلوم الإجتماعية والإنســانية ،السـنة الحــادية عشر،العدد سنة 2003 ف.

10. Ernest Nagel , the Structure of Science New York .1961

11: Robin S.harris(ed) ,changing Patterns Of Higher

.Education in Canada, toronto, 1966

12- علي الحوات ،"اللامركزية والتعليم وسوق العمل في تقرير الوطني للتنمية البشـــرية ليبيا2002ف"-ورشـــة عمل حـــول اللامركزية والتنمية البشـــرية في ليبـــيا،أكاديمية العلوم الإقتصادية طرابلس 4 إبريل 2004.

2- برنامج الأمم المتحـــدة الإنمائي .الصندوق العربـــي للإنماء الإقـــتصادي والإجتماعي ،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ،نحو 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،ميادين علم الإجتماع ومناهج البحث العلمي ،ط الأولى ،المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة 1992.

4- عبـــد القـــادر عرابـــي وآخرون ،"إشـــكالية علم الإجتماع وإســـتخدامه في الجامعة العربية"،مجلة المستقبل العربي ،العدد 11سنة 1990.

5- محـــــمد عزت حـــــــجازي ،"علم الإجتماع عربـــــــي :الأزمة الراهنة لعلم الإجتماع" ، مجلة المستقبل العربي ،السنة الثانية1985م.

6- محمد قاسم،المدخل إلى فلسفة العلوم ،دار المعرفة الجامعية 2000م.

7- منصور أحـــــمد منصور /المبـــــادئ العامة في إدارة القـــــوى العاملة ،وكالة المطبوعات،الكويت 1979م.

8- نجيب الحصادي ،نهج المنهج ،الدار الجماهيرية للنشر والإعلان ،بـــنغازي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية 1991م.